

استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات القضائية من واقع التجربة الفلسطينية

ضمان الحقوق الأساسية والإشكاليات والتحديات

أولاً:- الإطار العام لاستخدام الذكاء الاصطناعي

- أصبح الذكاء الاصطناعي أداة مركبة لدعم العمل القضائي وتطوير الخدمات العدلية.
- توظيفه يشمل تحاليل البيانات، واستخلاص السوابق، وتصنيف الدعوى، والتنبؤ القضائي ، وبرامج سير الدعوى مثل برنامج ميزان المعمول به في الشكاوي والبرنامج الإلكتروني للتفتيش على القضاة وأعضاء النيابة المحاكم الفلسطينية والنيابة العامة، وبرنامج العامة، ومؤخراً صدر قرار بقانون رقم (24) لسنة (2004) بتعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة (2001) والذي أجاز إجراء تبليغ الأوراق القضائية بواسطة الرسائل النصية على الهواتف الخلوية أو بالبريد الإلكتروني أو باستخدام إحدى الوسائل الإلكترونية المعتمدة وفقاً لأحكام النظام الخاص بالتبليغ الإلكتروني.
- الهدف الرئيس:- تعزيز الكفاءة والشفافية وتسريع الفصل في القضايا، وانجاز العمل بسرعة ودقة.

ثانياً:- ضمان الحقوق الأساسية- الحق في المحاكمة العادلة

- ضرورة بقاء القاضي هو صاحب القرار النهائي وعدم تحول الأنظمة إلى بديل عن العنصر البشري.
- قابلية مخرجات الأنظمة للتفسير والمراجعة من قبل المتقاضين.
- تمكين الأطراف من مناقشة ورفض التوصيات التقنية عند الحاجة
- ضرورة اظهار اشعارات ذكية لمتابعة الدعوى.

ضمان الحقوق الأساسية-الخصوصية وحماية البيانات

- البيانات القضائية حساسة وتحتاج لمستويات عالية من التأمين.
 - ضرورة وضع سياسات دقيقة لحوكمة البيانات ومنع تسريبها أو إساءة استخدامها.
 - عدم السماح للأنظمة الخارجية بالوصول المباشر للبيانات القضائية، وابقاء البيانات الخاصة **بالنيابة** محمية داخلياً للافراد المخولين بالاطلاع عليها.
 - تطوير امكانيات الدخول للنظام والتحقق من هويات المستخدمين وبصمات الوجه.

ضمان الحقوق الأساسية- المساواة وعدم التمييز

- التحقق من خلو الخوارزميات من التحيز القائم على الجنس أو الأصل أو الخلفية الاجتماعية.
 - إجراء اختبارات دورية لسلامة الخوارزميات واعتماد تقارير تقييم مستقلة.
 - تفعيل آليات رقابية لضمان العدالة في المخرجات.
 - ايجاد آليات فهم للبيانات بحيث تكون حساسة لنوع الاجتماعي ووحدة حقوق الانسان

ثالثاً:- الإشكاليات والتحديات-الشفافية

- تعقيد الخوارزميات يثير مشكلة "الصندوق الأسود"
 - ضعف القدرة على توضيح أسس القرارات قد يؤثر على شرعيتها.
 - يتطلب ذلك إلزامية التفسير وحق المتقاضي في معرفة كيفية التوصل للنتيجة.
 - تدريب النظام على بيانات بشكل صحيح بما يضمن فعالية النتائج المخرجة وصحتها.

الإشكاليات والتحديات - المسؤولية القانونية

- تحديد المسؤول عن الأخطاء الناتجة عن توصيات الأنظمة غير محسوم في كثير من الأنظمة.
 - قد تكون المسؤولية مشتركة بين الجهة القضائية والمطور والمزود.
 - الحاجة إلى إطار قانوني يحدد المسؤولية بدقة.

الإشكاليات والتحديات التحيز واستقلال القضاء

- المعالجة الخاطئة للبيانات قد تؤدي إلى نتائج منحازة.
 - يجب حماية استقلال القاضي ومنع التأثير التقني المفرط على قراراته.
 - يتطلب ذلك أن يكون دور الذكاء الاصطناعي مساعداً وليس بديلاً.

رابعاً :الأطر التنظيمية والحلول

- إصدار تشريعات خاصة بحوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في القضاء.
- وضع معايير وطنية للبيانات القضائية وضمان سلامة معالجتها.
- اعتماد آلية «الإنسان في الحلقة» لضمان رقابة بشرية.
- تطوير منصات قضائية رقمية آمنة ومتغيرة مع أفضل الممارسات الدولية.

خاتمة

- يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة لتطوير القضاء وتحسين جودة خدمات العدالة.
- نجاحه مرتبط بمدى القدرة على ضبطه بضمانات تحمي الحقوق وتحمي التحيز.
- التوازن بين التقنية والعدالة الإنسانية هو الأساس في المرحلة القادمة.